10 مقاولين بالكويت ينفذون مشروعات بـ 9,3 مليارات دولار

تتقدمهم "محمد عبدالمحسن الخرافي" بعقود 1,8 مليار دولار.. و"سيد حميد بهبهاني" بمشاريع 1,7 مليار دولار

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» في تقرير شامل تحت عنوان «قطاع الإنشاءات الكويتي في النصف الثاني من 2018» إن الكويت تعتبر واحدة من أكثر الأسواق الواعدة في الشرق الأوسط، حيث تقدم مجموعة واسعة من الفرص في قطاع المشاريع وفي مجالات أخرى للأنشطة المحلية والإقليمية والدولية، وذلك بفضل ارتفاع دخل الاقتصاد وضخامة الأصول مع وجود احتياطيات نفطية يمكن أن تستمر حوالي 100 سنة بمعدلات الإنتاج الحالية واحتياطيات الغاز الكبيرة، ولا تدين الحكومة - من الناحية العملية - بأي دين فيما تقدر قيمة الأصول الرسمية بما لا يقل عن 592 مليار دولار، ويمتلك القطاع الخاص مدخرات وفيرة، والنظام المصرفي مربح ويتمتع برسملة قوية وسيولة عالية وملاءة كبيرة.

وكشفت المجلة أن الكويت تعد ثالث أكبر سوق للمشروعات في دول مجلس التعاون الخليجي والسادسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبفضل برنامج الشراكة الطموح بين القطاعين العام والخاص، توسعت سوق مشاريع الكويت بأكثر من 6٪ على مدى الـ 12 شهرا الماضية.

وذكرت المجلة انه رغم ما تعد به الكويت من فرص ضخمة، فإن الشركات التي تبحث عن فرص أعمال جديدة يجب أن تكون دائما مستعدة لتحديات غير متوقعة، وبذلك خيبت الكويت في الماضي آمال الشركات التي تسعى للاستفادة من إمكاناتها، وقد أدت المشاحنات السياسية الى جانب البيروقراطية المرهقة إلى تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع المخطط لها، بالاضافة الى انخفاض أسعار النفط منذ العام 2014.

وقال مدير تحرير المجلة ريتشارد ثومبسون ان الكويت لديها قدر كبير من المشاريع المستقبلية، حيث من أصل 280 مليار دولار من مشاريع الكويت المخطط لها أو التي قيد التنفيذ، هناك مشروعات بقيمة 116 مليار دولار او ما نسبته 41٪ منها كانت قيد التنفيذ في مايو 2018، كما ان ثمة مشاريع بحوالي 96 مليار دولار او 34٪ من الإجمالي ما زالت في مرحلة الدراسة المبكرة، في حين تبلغ قيمة المشاريع التي في مرحلة التصميم وقبل التنفيذ حوالي 27 مليار دولار او حوالي 9٪.

وأشارت المجلة الى أن شركة محمد عبدالمحسن الخرافي وأولاده تعتبر أكبر المقاولين في الكويت بموجب العقود الجاري تنفيذها والبالغة قيمتها نحو 1,8 مليار دولار. وتأتي شركة سيد حميد بهبهاني وأولاده في المركز الثاني بمشاريع تبلغ قيمتها الصافية 1,7 مليار دولار، في حين تبلغ القيمة الإجمالية للمشروعات التي تنفذها اكبر 5 شركات مقاولات 6,3 مليارات دولار، بينما توجد لدى شركات المقاولات العشرة الأولى في الكويت مشاريع بقيمة صافية تبلغ 9,3 مليارات دولار، وهو ما يعادل 30٪ من القيمة الإجمالية للمشاريع قيد التنفيذ.

مشاريع مليارية تنتظرها الكويت

- هناك أكثر من 50٪ من المشروعات في المراحل المختلفة وما قبل التنفيذ، أي ما يعادل 96 مليار دولار، في مرحلة الدراسة.
- تشمل المشاريع الرئيسية في مرحلة الدراسة مشروع النقل السريع في مدينة الكويت ومدينة الخيران بقيمة صافية تبلغ 18 مليار دولار و14 مليار دولار على التوالي.
- في مايو 2018، كانت ثمة مشاريع تبلغ 17,4 مليار دولار في مرحلة طرح المناقصة مع عروض بقيمة 550 مليون دولار لمشاريع الطاقة.
- هناك مشاريع تبلغ قيمتها 27,1 مليار دولار في مرحلة التصميم.
- بلغ إجمالي قيمة العقود التي أرسيت بين 2008 و2018 مبلغ 24 مليار دولار.
- بلغت قيمة العقود المتعاقد عليها في النصف الأول من عام 2018، من يناير إلى مايو، 327 مليون دولار.
- استدراج عروض الأسعار لخطوط الكهرباء ذات الجهد العالي وموافقة مجلس الوزراء على مشاريع الصرف الصحي والنفايات الصلبة ومشروعات الشراكة بين القطاعين في النصف الأول من عام 2018 ستدفع نمو السوق في المستقبل القريب.

الكويت ثالث أكبر سوق للمشروعات خليجياً.. والسادسة في المنطقة

280 مليار دولار مشاريع كويتية مخطط لها أو جارٍ تنفيذها

6٪ نمو سوق مشاريع الكويت خلال 12 شهراً

مشاريع بـ 96 مليار دولار ما زالت في مرحلة الدراسة المبكرة

27 مليار دولار قيمة المشاريع في مرحلة التصميم وقبل التنفيذ

«الوطني»: الإغلاق الحكومي الأميركي سيمتد إلى 2019

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن التعطيل الجزئي للحكومة الأميركية سيمتد إلى مطلع 2019، وذلك بعد أن انتهى التمويل يوم 21 ديسمبر. ولا يزال الرئيس الأميركي دونالد ترامب يلوم الديموقراطيين على الإغلاق الجزئي وعلى خسارة الدخل بالنسبة للموظفين الفيدراليين، علما بأنه لا يوجد ما يشير إلى تقدم في الاتفاق على الميزانية لتمويل الدوائر الحكومية التسع المعطلة حاليا.

وتبقى المسألة المتنازع عليها هي أن ترامب يطالب بمبلغ 5 مليارات دولار لبناء جدار على الحدود الجنوبية، فيما يصف الديموقراطيون مثل هذا الإنفاق بالتبذير وعدم الفاعلية. فقد أصدرت المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة ساندرز، بيانا لتوضيح وجهة نظر ترامب حول الموضوع، وقالت «لقد أوضح الرئيس أن أي قانون لتمويل الحكومة يجب أن يمول الأمن الحدودي بشكل كاف لوقف تدفق المخدرات غير القانونية، والمجرمين، وأعضاء عصابة MS-13، ومهربي الأطفال والمتاجرين بالبشر إلى مجتمعاتنا - وحماية الشعب الأميركي». وأضافت أن «الرئيس لا يريد أن تبقى الحكومة معطلة، لكنه لن يوقع على أي اقتراح لا يضع أولوية له أمن وسلامة بلدنا».

وشهدت وول ستريت الأربعاء الماضي أحد أفضل أيامها منذ الكساد الكبير. وبالرغم من أن عوامل عدة لعبت دورا في انتعاش الأسهم بعد تدهور كبير، فقد أشار تقرير لماستركارد إلى أن المبيعات خلال موسم عيد الميلاد ارتفعت بأكبر قدر لها في ست سنوات وتمكنت من تخفيف القلق حيال صحة الاقتصاد الأميركي. وبالإضافة إلى ذلك، حاول مسؤولو البيت الأبيض تهدئة المخاوف حيال الوضع الوظيفي لرئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي، جيروم باول، الذي هاجمه ترامب بعد أن استمر المجلس برفع أسعار الفائدة. ففي البداية، وصف ترامب المجلس الفيدرالي بأنه «المشكلة الوحيدة» في الاقتصاد الأميركي بعد اجتماع للمجلس رفع فيه واضعو السياسة أسعار الفائدة للمرة الرابعة هذه السنة وخططوا للمزيد من الرفع في 2019. وفي الوقت نفسه، لم يساعد الإغلاق الجزئي للحكومة الأميركية المستثمرين القلقين الذين، بدورهم، تخلوا عن مراكز أسهمهم ولجأوا إلى السندات الحكومية الآمنة. ومع ذلك، تبقى الأسهم الأميركية منذ بداية السنة وحتى الآن في نطاق سلبي، علما أنه لم يبق غير يوم واحد للتداول في 2018.

وأظهرت مستقبليات الأموال الفيدرالية بحسب بلومبيرغ احتمال تراجع بنسبة 30,3٪ أعلى من احتمال الارتفاع البالغ 6٪، 5 يناير 2019، ما يمكن أن يكون إشارة من الأسواق على أنها تأخذ في حسبانها أن دورة تسهيل أو ركود ستبدأ في خلال سنة فقط من الآن. وإضافة إلى ذلك، فإن سعر الفائدة على الإقراض بين البنوك في سوق لندن (لايبور) لسنة واحدة تراجع بمقدار 10 نقاط أساس منذ بداية ديسمبر ليبلغ 3,03٪.

ترامب يطالب بـ5 مليارات دولار لبناء جدار مع المكسيك.. والديموقراطيون يرونه تبذيرا

«الاستثمارات»: زيادة وتيرة الخوف للمتعاملين بالبورصة

قال تقرير صادر عن شركة الاستثمارات الوطنية إن بورصة الكويت أنهت تعاملاتها للأسبوع الرابع من ديسمبر على تباين في أداء مؤشراتها، وذلك مقارنة بالأسبوع الماضي، حيث تراجعت مؤشرات (السوق العام، السوق الأول، ومؤشر NIC50) بنسب 0,5٪، 0,8٪ و0,6٪ على التوالي، بينما أقفل مؤشر السوق الرئيسي على استقرار إيجابي بنسبة 0,1٪ وفي المقابل انخفض المعدل اليومي لقيمة الاسهم المتداولة 69,2٪ إلى 16,4 مليون دينار خلال الأسبوع مقارنة بـ 53,4 مليون دينار للأسبوع الماضي، كما تراجع المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة بنسبة 34٪.

وأضاف التقرير أن المؤشر العام ومؤشر السوق الأول لبورصة الكويت واصلا تراجعهما للأسبوع الثالث على التوالي، على أثر موجة التراجع التي شهدتها أغلب الأسواق المالية سواء الإقليمية أو العالمية خلال الجلسات الأولى لهذا الأسبوع، كما أن تراجعات أسعار النفط الحادة أوائل هذا الأسبوع ساهمت أيضا في الضغط على الأسواق بشكل متفاوت، وهو ما زاد من وتيرة الحذر والخوف لدى المتعاملين.

وأشار إلى أنه وعلى الرغم من هذا التراجع، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود عمليات شراء انتقائية سواء على أسهم السوق الأول وكذلك أسهم السوق الرئيسي والتي شهدت نشاطا ملحوظا خلال هذا الأسبوع، حيث بلغ حجم التداول على أسهم السوق الرئيسي لهذا الأسبوع 321,3 مليون سهم وهو الأعلى منذ أواخر شهر نوفمبر الماضي.

وأكد التقرير أن سبب حالة التراجع الكبير بين المعدل اليومي لقيم وأحجام التداول لهذا الأسبوع مقارنة بمتغيرات التداول للأسبوع الماضي، يرجع بشكل أساسي إلى جلسة نهاية الأسبوع الأسبق والتي تزامنت مع اعتماد شركة فوتسي راسل لأسعار إغلاق تلك الجلسة، حيث بلغت قيم وأحجام التداول في الجلسة فقط 158,8 مليون دينار و325,7 مليون سهم.

وتجدر الاشارة إلى أنه على خلفية تراجع مؤشرات الأسواق الأميركية خلال الفترة الماضية، شهد يوم الأربعاء 26 ديسمبر عقب عطلة أعياد الميلاد، ارتفاعا حادا لمؤشر الداو جونز، حيث صعد بمقدار 1,086 نقطة ما يقارب 5٪، وهو أعلى صعود يومي للمؤشر على الإطلاق، على أساس فرق التغير بالنقاط، وهو ما ألقى بظلاله على أداء جميع الأسواق المالية خلال جلسة يوم الخميس.

من جهة أخرى، شهدت أسعار النفط تراجعا حادا، حيث تراجع سعر خام برنت خلال جلسة الأربعاء ملامسا مستوى 49,93 دولارا للمرة الأولى منذ يوليو 2017، لكنه سرعان ما شهد موجة ارتداد في ذات الجلسة دفعته إلى الصعود بشكل كبير، منهيا الجلسة عند 54,50 دولارا تقريبا.

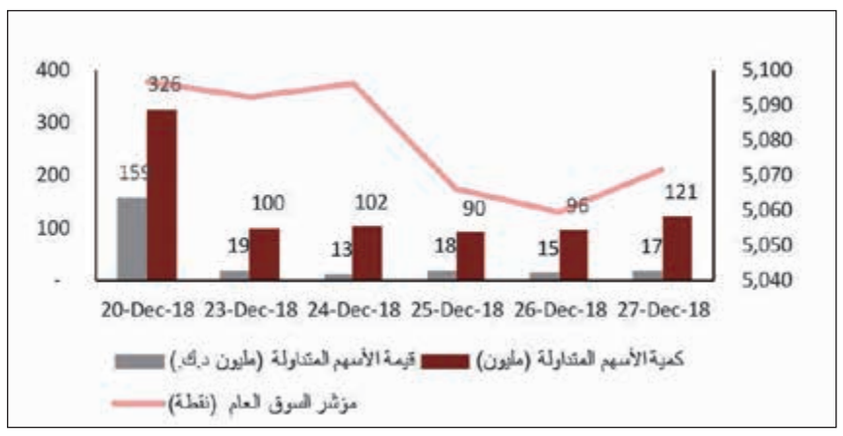

69٪ تراجعاً يومياً لقيمة الأسهم المتداولة

رأي

@alabdulj
د.نواف العبدالجادر - دكتور ريادة أعمال في جامعة الكويت

«تمويل المغامر - الجزء 2»

في مقالي السابق في جريدة «الأنباء» «تمويل المغامر» تحدثت عن فكرة استثمار الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المشاريع ذات الإمكانية العالية للنمو بطريقة غير مباشرة، أي عبر مشاركة الصندوق شركات الاستثمار الخاصة التي تقوم بدورها في الاستثمار بالمشاريع. وسأسمي هذا البرنامج «تمويل المشاريع المغامرة»، لتمييزها عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فقد ثبت نجاح هذا النظام في الدول الأخرى وأثارت الفكرة تفاعلا محليا وعدة تساؤلات، ومن خلال متابعتي لردود الفعل، أردت التوضيح والرد على بعض التساؤلات والمخاوف.

الملخص الأول لردود الفعل يتمحور حول مشكلة الثقة.

هناك تخوف من استخدام شركات الاستثمار الدعم الحكومي لغير الاستثمار في المشاريع. ولكن فكرة برنامج «تمويل المشاريع المغامرة» المطروح هو شراكة الصندوق مع شركات الاستثمار الخاصة وليس الاستثمار بها بمبالغ معينة، وتتم شراكتها في المشاريع بعد، لا قبل، ان تستثمر شركة الاستثمار في المشروع.

التخوف الآخر هو ان يؤدي هذا البرنامج الى مشكلة الواسطة حيث يستثمر أصحاب الشركات بمشاريع معارفهم فقط. ولكن وجود مثل هذا البرنامج يقلل من خطورة الواسطة، حيث ان هدف الشركات الخاصة هو تحقيق الأرباح، وهم يساهمون في أموالهم الخاصة، وبالتالي من الصعب الا تستثمر بمشاريع تحقق ربحية لهم، بعكس الاستثمار الحكومي الذي يعتمد على أموال عامة فقط، فإن البرنامج المطروح يؤدي الى توافق المصالح بين المبادر وشركة الاستثمار والصندوق حيث ان الربح مشترك. كما ان برنامج «تمويل المشاريع المغامرة» يعتبر وسيلة إضافية! وليست وحيدة لتمويل المبادرين، فتنوع أساليب التمويل تفتح الفرص لعدد أكبر من المبادرين، ويقلل من سيطرة جهة واحدة على التمويل.

هناك تخوف آخر عن كيفية محاسبة شركات الاستثمار التي تستخدم أموال الشعب، لاسيما أن هناك مخاطرة كبيرة في استثماراتها.

طبيعة المشاريع الناشئة ذات امكانية للنمو انها ذات مخاطرة كبيرة ولذلك تسمى الشركات التي تستثمر بها رأس المال «المغامر». فعلى سبيل المثال، 95٪ من المشاريع المدعومة تفشل، لكن المشاريع التي تنجح تحقق نجاحا مبهرا، بالتالي يجب تقبل الفشل الكثير لتحقيق النجاح الكبير. وان كنا نشجع المبادرين على المخاطرة، فكيف لا نخاطر في الاستثمار؟. بل ان برنامج «تمويل المشاريع المغامرة» المطروح يقلل من نسبة المخاطرة في الأموال العامة من خلال مشاركة الشركات الخاصة في جزء من مبلغ الاستثمار، بدلا من استثمار الحكومة بالمبلغ الكامل. وينبغي التأكيد ان آلية هذا البرنامج تعتمد على تحرير عقود تحدد اهدافا يجب على المبادر ان يحققها، وفي حال عدم نجاحه في تحقيق الأهداف المتفق عليها، تنتقل ملكية المشروع لشركة رأس مال المغامر لإدارتها ومحاولة احياء المشروع، حيث ان من صالح شركة الاستثمار نجاح المشروع، بدلا من انتقالها لمؤسسة حكومية وموظف ليس له حافز بإحياء المشروع، وبهذا الصدد يكون نجاح المبادر من نجاح الشركة والصندوق، ولكن فشل المبادر لا يؤدي الى فشل المشروع والصندوق. وهنا يجب التوضيح ان تمويل المشاريع الناشئة يكون بمقابل حصة من المشروع، وليس عن طريق دين، فإن المبادرين في الدول الأخرى يقبلون إعطاء حصة كبيرة من مشروعهم لشركات رأس مال المغامر. والسؤال هو لماذا يقبل المبادر بمثل هذا التمويل؟

هناك ثلاثة أسباب أساسية: الأول ان تلك المشاريع تتطلب أموالا كبيرة لا يمكن للمبادر الحصول عليها من جهات أخرى، والثاني هو رغبة المبادر في الاستفادة من خبرات وإمكانيات العاملين في شركات الاستثمار، والثالث ان طبيعة تلك المشاريع تدفع المبادر لأن يتخلى عن نسب كبيرة من مشروعه لإيمانه بأن المشروع سيحقق نجاحا كبيرا. فإن امتلاك 30٪ من مشروع يشترى بـ100 مليون أفضل من امتلاك 100٪ من مشروع صغير يبقى صغيرا.

الملخص الثاني لردود الفعل على المقترح يتمحور حول انه لا توجد شركات استثمار خاصة قادرة على تنفيذ المقترح، فأقول ان خطوة الألف ميل تبدأ بخطوة. كما ذكرت في المقال السابق، في السنوات الأخيرة ازدادت شركات رأس مال المغامر مثل ارزان وفيث كابيتال. كما انه من المتوقع تزايد تلك الشركات فإن تقرير «McKinsey» تقدر ان عدد المستثمرين في رأس مال المغامر في الدول العربية ازداد بنسبة 1511٪ من سنة 2008 الى 2016، كما تضاعف عدد الاستثمارات في المشاريع المغامرة في تلك الفترة. وجزء من تحقيق المقترح، انه يجب على شركات الاستثمار الخاصة التقديم على طلب المشاركة مع الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة، وعليه يقوم الصندوق بوضع أسس لتقييم الشركات، من خلال، على سبيل المثال: عدد الاستثمارات، نوع المشاريع، أرباح الاستثمارات، مميزات وتخصصات أصحاب الشركات الاستثمارية. ومن بعدها تتم مراقبتها ومحاسبتها كل خمس الى سبع سنوات.

وقد واجهت سنغافورة نفس الصعوبة عند بداية تجربتها لخلق نفس هذا البرنامج، فاتبعت أسلوب التعاون مع شركات رأس مال المغامر العالمية من خلال استثمار الحكومة 85٪ من رأس مال المشروع بعد ان تستثمر الشركات الأجنبية 15٪ من رأس مال المشروع، واستطاع هذا الاسلوب ان يشجع الاستثمار الأجنبي ويساعد المشاريع المحلية، واستفادت سنغافورة من الخبرات العالمية.

وباعتقادي ان هذا النظام ملائم لرؤية الكويت لعام 2035 والتي تهدف للتحول الى مركز إقليمي رائد مالي وتجاري، ومع توجهات وزارة التجارة الحديثة التي تهدف لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات المحلية. كما ان برنامج «تمويل المشاريع المغامرة» من خلال التعاون مع شركات الاستثمار الأجنبية قد يكون ملائما أكثر مع الكفاءات المحلية في الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة، فإن معظم المؤسسات الحكومية في الكويت كالهيئة العامة للاستثمار تتبع أسلوبا مشابها، أي تقييم الموظفين لشركات استثمار عالمية واختيارها لاستثمار الحكومة بتلك الشركات، بدلا من استثمار الحكومة المباشر.

في الختام، برنامج «تمويل المشاريع المغامرة» يهدف الى خلق فرص خيارات مختلفة لتمويل وتشجيع المبادرين، والقصد ليس ان يكون هو الجهة الوحيدة. كما ان هذا البرنامج لا يناسب المشاريع الصغيرة التي تبقى صغيرة، ولكنه يساعد على تشجيع مشاريع «مغامرة» وإعطاء خيار جديد للمبادرين.